الترقيم الدولي الموحد للطباعة 2735-5209 الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2805-2455

دور وسائل الإعلام في التعريف بالاتفاقيات والقوانين الدولية والمحلية الداعمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

أ.د. حسين بن علي المالكي

أستاذ التربية الخاصة

قسم التربية الخاصة، كلية التربية، جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز

ايميل: h.almalky@psau.edu.sa

تم دعم هذا المشروع من قبل عمادة البحث العلمي بجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز من خلال المقترح البحثي برقم 2024/02/30536

المستخلص:

هدفت الدراسة الحالية إلى تقييم دور وسائل الإعلام في نشر الوعي بالقوانين والتشريعات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية، وقياس تأثير هذه التوعية في سلوك الأفراد والمؤسسات تجاه هذه الفئة على المستويين الفردي والمجتمعي. وتكونت عينة الدراسة من 96 مشاركًا من الذكور والإناث من الأشخاص ذوي الإعاقة وأولياء أمورهم والعاملين مع ذوي الإعاقة بالمملكة العربية السعودية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي واستخدمت الاستبيان لجمع البيانات. وأظهرت نتائج الدراسة أن وسائل الإعلام تؤدي دورًا كبيرًا في توعية المجتمع بالقوانين والتشريعات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، فقد كان هناك موافقة على هذا الدور بمتوسط حسابي مرتفع (3.55). وجاءت وسائل التواصل الاجتماعي في مقدمة الوسائل الإعلامية الأكثر تأثيرًا، فيما كانت وسائل الإعلام التقليدية أقل تأثيرًا. كما أظهرت النتائج أن الإعلام يسهم في تعزيز الممارسات والسلوكيات الإيجابية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة وتغيير الاتجاهات السلبية عنهم. وأوضحت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير الإعلام بناءً على متغيرات مثل الجنس والمستوى التعليمي والعلاقة، فيما لم تظهر فروق بناءً على العمر. كما أوصت بضرورة تكثيف المحتوى الإعلامي حول قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنظيم حملات توعية مستدامة، وإشراكهم في صناعة المحتوى، وكذلك تعزيز التعاون بين المؤسسات الإعلامية والجهات المعنية، وإبراز احتياجات ذوي الإعاقة والتحديات التي تواجههم والعمل على مناقشة أصحاب القرار لإيجاد الحلول المناسبة.

الكلمات المفتاحية: وسائل الإعلام، الأشخاص ذوو الإعاقة، قوانين ذوي الإعاقة، القانون الدولي الإنساني.

The Role of the Media in Introducing International and Local Agreements and Laws That Support the Rights of Persons With Disabilities

Abstract:

The purpose of the current study was to assess the media's role in raising awareness about laws and regulations concerning people with disabilities in the Kingdom of Saudi Arabia. Additionally, the study aimed to gauge the influence of this awareness on the behavior of individuals and institutions towards this group at both the individual and societal levels. The study included 96 male and female participants, comprising people with disabilities, their guardians, and individuals working with people with disabilities in the Kingdom of Saudi Arabia. The study utilized a descriptive approach and employed a questionnaire to gather data. The results revealed that the media plays a significant role in increasing awareness of laws and legislation related to people with disabilities. There was an agreement on this role, with a high average rating of 3.55. Social media emerged as the most influential platform, while traditional media had less influence. Additionally, the results indicated that the media helps in promoting positive practices and behaviors towards people with disabilities and in changing negative attitudes towards them. The study also found statistically significant differences in the influence

of the media based on variables such as gender, educational level, and relationship status, with no differences based on age. The study recommended intensifying media content on issues related to people with disabilities, organizing sustainable awareness campaigns, involving them in content creation, enhancing cooperation between media institutions and relevant parties, highlighting the needs and challenges faced by people with disabilities, and advocating for discussions with decision-makers to find appropriate solutions.
Keywords: Media, Persons with Disabilities, Disability Laws, International Humanitarian Law

مقدمة:

تؤدي وسائل الإعلام دورًا حيويًّا في تشكيل وعي المجتمعات وتوجيه الرأي العام، فهي تعد وسيلة قوية للتواصل ونقل المعلومات والمعرفة وزيادة الوعي. يتجاوز دور الإعلام كونه مجرد وسيلة إخبارية، ليصبح أداة للتثقيف والتنوير، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الاجتماعية والإنسانية، مثل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويشمل مصطلح "الأشخاص ذوي الإعاقة" كل شخص لديه اضطراب أو قصور طويل الأمد في الوظائف الجسدية أو العقلية أو الذهنية أو النفسية قد يمنعه –عند تعامله مع مختلف التحديات– من المشاركة بصورة كاملة وفاعلة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

إن الأشخاص ذوي الإعاقة هم مجموعة متنوعة، وتؤثر عوامل مثل الجنس والعمر والهوية والدين والعرق والوضع الاقتصادي في تجاربهم في الحياة واحتياجاتهم الصحية (منظمة الصحة العالمية، 2022). وتشتمل الإعاقات على: الإعاقة البصرية، الإعاقة السمعية، الإعاقة الفكرية، الإعاقة الجسمية والحركية، صعوبات التعلم، اضطرابات النطق والكلام، الاضطرابات السلوكية والانفعالية، اضطراب طيف التوحد، الإعاقات المزدوجة والمتعددة، وغيرها من الإعاقات التي تتطلب رعاية خاصة. وتختلف كل إعاقة في شدتها من شخص إلى آخر وكذلك قابليتها للعلاج (وزارة الصحة السعودية، 2024).

ورغم الأهمية الكبيرة التي تمتلكها وسائل الإعلام بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي في التأثير في الرأي العام، فإن تفعيل هذه الوسائل لخدمة قضايا ذوي الإعاقة وتسهيل دمج الأشخاص ذوي الإعاقة لم يحظَ بالاهتمام العلمي الكافي؛ ما أثر سلبًا في الصورة الذهنية للأشخاص ذوي الإعاقة في الإعلام، وقلل من فرص نجاح إدماجهم. ومع تطور القوانين الدولية التي تدعو إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، زاد الاهتمام التوعوي بهذه الفئة، لكن هذا الاهتمام لم يتوسع بما يكفي لتفعيل دور الإعلام في دعم بعض قضايا الإعاقة كإبراز القوانين والتشريعات التي تدعمهم في المجالات كافة (الأنسي، 2020). وتبرز الحاجة الملحة

إلى دراسة دور الإعلام في التعريف بالحقوق والقوانين الداعمة لهم، إذ يسهم الإعلام بشكل فعّال في تعزيز الوعي الاجتماعي وتغيير النظرة السائدة نحوهم؛ ما يعزز فرص دمجهم بشكل كامل في المجتمع.

مشكلة الدراسة

قد يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة نوعًا من تهميش بعض فئات المجتمع، وقد يتم تجاهل حقهم في ممارسة بعض أنشطة حياتهم اليومية بشكل طبيعي بسبب الجهل وقلة الوعي وعدم المعرفة الكافية بحقوقهم وقضاياهم. وعلى الرغم من أن بعض أفراد المجتمع قد يتعاملون معهم من منطلق العطف والشفقة، فإن هذا ليس هو الأساس الصحيح للتعامل، فهم مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، وكلما زادت فجوة الفهم والوعي بين المجتمع وذوي الإعاقة، قلَّت مشاركتهم المجتمعية وزادت العزلة التي قد تعرضهم للقلق والاكتئاب والمشكلات النفسية والصحية (العجمي، 2021).

وقد لا يشكل الأشخاص ذوو الإعاقة وقضاياهم أولوية لوسائل الإعلام المحلية، لذا لم يبرز دورها في تدعيم نظرة المجتمع أو تغييرها أو تشكيلها تجاههم، أو تعديل صورتهم الذهنية لدى أفراد المجتمع بشكل كبير. كما أنّ دورها في تناول القضايا والموضوعات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة ما زال لا يتناسب مع حجم هذه الفئة في المجتمع، إذ تشير بعض الدراسات إلى أنهم ما زالوا يعانون التهميش، وأنّ الوعي المجتمعي بقضاياهم وحقوقهم والنظرة المجتمعية تجاههم ما زالت تتسم بالسطحية (الحديد، 2023).

وعلى الرغم من أهمية دور الإعلام في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن الدراسات التي تتناول هذا الموضوع في سياق المملكة العربية السعودية محدودة. وتفتقر هذه الدراسات إلى التحليل الدقيق للآليات التي من خلالها يسهم الإعلام في تغيير الاتجاهات والممارسات نحو هذه الفئة، خاصة في ظل التنوع الثقافي والاجتماعي للمجتمع السعودي؛ ما يجعل من الضروري إجراء دراسات أكثر شمولًا في هذا الشأن، وهو ما تحاول الدراسة الحالية الوصول إليه.

أسئلة الدراسة:

1. ما دور وسائل الإعلام في التوعية بالقوانين والتشريعات؟
2. ما تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات نحو الأشخاص ذوي الإعاقة؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور وسائل الإعلام في التوعية بالقوانين والتشريعات وفق متغيرات (الجنس– العمر– المستوى التعليمي– العلاقة)؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات وفق متغيرات (الجنس– العمر– المستوى التعليمي– العلاقة)؟

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية:

- قد تسهم هذه الدراسة في تعزيز الفهم النظري للعلاقة المتبادلة بين الإعلام والتوعية بقوانين وتشريعات ذوي الإعاقة، وتسليط الضوء على دور الإعلام في توعية أفراد المجتمع بالقوانين التي تدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- قد تتيح فرصة لدراسة الأساليب التي يستخدمها الإعلام في تشكيل الرأي العام حول قضايا الإعاقة، وكيف يمكن أن يساهم في تغيير الصورة النمطية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.
- قد تسهم النتائج المتوقعة من الدراسة في تطوير النظريات الإعلامية والقانونية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع التركيز على حقوق ذوي الإعاقة.

الأهمية التطبيقية:

- يمكن أن تسهم الدراسة في تطوير استراتيجيات توعوية فعّالة تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم وأفراد المجتمع، لزيادة معرفتهم بحقوقهم والقوانين التي تدعمهم.
- قد تقدم معلومات مفيدة لصناع القرار حول دور الإعلام في تعزيز الوعي بالتشريعات الخاصة بذوي الإعاقة؛ ما يسهم في تطوير سياسات أكثر شمولية.
- من خلال زيادة الوعي بحقوقهم، يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة تعزيز مطالبهم بحقوقهم والمشاركة بفعالية في المجتمع.
- قد تسهم الدراسة في تعزيز مبدأ المساواة بين جميع أفراد المجتمع من خلال تسليط الضوء على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحدياتهم.

أهداف الدراسة:

تقييم الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام المختلفة في نشر الوعي بالقوانين والتشريعات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية، وكذلك قياس مدى تأثير التوعية الإعلامية في سلوكيات وممارسات الأفراد والمؤسسات تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.

مصطلحات الدراسة:

الأشخاص ذوو الإعاقة Persons with Disabilities :الشخص ذو الإعاقة: كل شخص لديه اضطراب أو قصور طويل الأمد في الوظائف الجسدية أو العقلية أو الذهنية أو النفسية قد يمنعه –عند

تعامله مع مختلف التحديات– من المشاركة بصورة كاملة وفاعلة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

وسائل الإعلامMedia

هي الوسائل التقنية والمادية والإخبارية والفنية والأدبية والعلمية المؤدية للاتصال الجماعي بالناس، بشكل مباشر أو غير مباشر، في إطار العملية التفاعلية الثقافية للمجتمع (زبادي وزملاؤه، 2000).

القوانين والتشريعات الدولية والمحلية

يحتاج ذوو الإعاقة تشريعات وقوانين تدعم حقوقهم في جميع مناحي الحياة، كالحق في التعليم والرعاية الطبية والصحية، والعمل والترفيه، وممارسة الرياضة، والحقوق المدنية والسياسية، والزواج وتكوين الأسرة، والمساواة بالتعامل على قدم المساواة مع المواطنين الآخرين في المجتمع. كما أنها تحدد من هو الشخص ذو الإعاقة، لعدم الخلط في الحقوق والواجبات وما يترتب على ذلك من تمويل وموارد بشرية وجوانب تنظيمية تقدم إلى الأشخاص ذوي الإعاقة (عبد الوهاب، 2012).

حدود الدراسة

الحدود البشرية:

تكونت عينة الدراسة من 96 مشاركًا، يتوزعون من حيث الجنس بين 52 أنثى بنسبة (54.2%) و44 ذكرًا بنسبة (45.8%) في الفئة العمرية (أقل من 20 إلى 50 سنة) من العاملين مع ذوي الإعاقة وأولياء أمورهم والأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم.

الحدود الزمانية:

طُبِّقت الدراسة خلال المدة من بداية أغسطس حتى بداية أكتوبر من عام 2024.

الحدود المكانية:

طُبِّقت الدراسة على عينة شملت جميع مناطق المملكة العربية السعودية.

الإطار النظري

أولًا– ذوو الإعاقة

مفهوم ذوي الإعاقة: عرّفهم (القمش والمعايطة، 2014) أنهم: من ينحرفون انحرافًا ملحوظًا عن المتوسط العام للأفراد العاديين في نموهم العقلي والحسي والانفعالي والحركي واللغوي؛ ما يستدعي اهتماما خاصًّا من المربين بهذه الفئة من حيث طرائق تشخيصهم وتطوير البرامج التربوية واختيار طرائق التدريس الملائمة لهم.

كما ذكر (الإمام، 2015) أنهم من يعانون قصورًا كليًّا أو جزئيًّا بشكل مستقر في حواسهم أو قدراتهم الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل.

تصنيفات ذوي الإعاقة:

يقسم شلبي (2019) أنواع الإعاقات إلى قسمين رئيسين:

1- الإعاقات العضوية: مثل كف البصر والصمم والإعاقة الحركية والعقلية وغيرها

2- الإعاقات النفسية أو الاجتماعية، ومنها:

أ. الإعاقات الناتجة عن ضعف الرعاية أو ضعف الكفاءة الاجتماعية، وتشمل:

- الأطفال الذين يعانون عدم كفاءة الأبوين نتيجة الحرمان الثقافي والاجتماعي.
- الأطفال اليتامى نتيجة موت أو فقدان أحد الوالدين.
- الأطفال المهملين من الفقراء المعدمين.
- الأطفال الذين ليس لهم مأوى أو ملجأ ولا يجدون من يوجههم.
- الأطفال الذين حرموا من التعليم.
- الأفراد المضطهدين بسبب اللون أو الجنس أو العرق.
- المحرومين ثقافيًّا وحضاريًّا والمعرضين بشدة للإعاقة بسبب هذا الحرمان.

ب. المصابون بالاضطرابات الاجتماعية، وتشمل جميع أشكال سوء التوافق الاجتماعي التي تتعارض مع القواعد والقوانين والمعايير الاجتماعية وتخرج على العرف والقانون، ومنها: (السلوك العدواني، جناح الأحداث، سوء التوافق مع الأسرة والمجتمع) .

ج. بعض الاضطرابات الشخصية، وتشمل: الاضطرابات النفس جسمية، الاضطرابات السلوكية، الاضطرابات الانفعالية، اضطراب طيف التوحد، وغيرها).

ثانيًا- القوانين والتشريعات الدولية والمحلية الخاصة بذوي الإعاقة

لقد شهد تاريخ الاهتمام بذوي الإعاقة صدور كثير من التشريعات والقوانين التي أكدت ضرورة توفير الحياة الكريمة لهم أسوة بأقرانهم العاديين، وقد كان ذلك دليلًا واضحًا على الاهتمام المحلي والدولي بذوي الإعاقة، وتأكيدًا على مبدأ العدالة، وتكافؤ الفرص في المجالات التعليمية، والصحية، والتأهيلية، وفرص العمل، والاندماج المجتمعي، والتمتع بجميع حقوق الإنسان على قدم المساواة مع الآخرين (السهلي والعتيبى، 2018). وقد ظهر ذلك بشكل أكثر وضوحًا بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، الذي أكد أهمية حصول الفرد ذي الإعاقة على حقّه كأي فرد آخر في المجتمع (الخزاعلة وأرشيدة، ٢٠١٥).

ثم تبعه إصدار الأمم المتحدة إعلانًا خاصًا بحقوق ذوي الإعاقة في عام 1975، الذي يعد الأساس الذي قامت عليه معظم قوانين دول العالم في ترسيخ حقوق الأفراد ذوي الإعاقة، وتوالت بعد ذلك التشريعات والمواثيق التي كان من أبرزها في القرن الحادي والعشرين اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٠٦، والتي جاءت لتضع تنظيمًا شاملًا وكاملًا لحقوق ذوي الإعاقة (عبد المعطي، 2013).

وصدرت عن الأمم المتحدة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2006، وانضمت إليها المملكة عام 2008. أعادت هذه الاتفاقية النظر في مفهوم الإعاقة على أنها "قيد التطور"، مشيرة إلى أن "الإعاقة تحدث نتيجة تفاعل الأشخاص ذوي الإعاقة مع الحواجز البيئية والاجتماعية التي تمنعهم من المشاركة الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين" (الأمم المتحدة، 2006) .

تعدّ هذه الإشارة الواضحة للعوائق التي تعوق المشاركة تحولًا مهما عن المفاهيم التقليدية التي كانت تربط الإعاقة بالقيود الوظيفية. الاتفاقية لا تقدم تعريفًا محددًا للأشخاص ذوي الإعاقة، بل تشير إلى أنهم يشملون الأشخاص الذين يعانون إعاقات طويلة الأمد –سواء جسدية أو عقلية أو حسية– قد تعوق مشاركتهم الكاملة في المجتمع (المادة رقم 1).

كما أوضحت الاتفاقية أن هدفها الرئيس هو "تعزيز وحماية وضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوق الإنسان على قدم المساواة مع الآخرين وتعزيز احترام كرامتهم المتأصلة" (المادة رقم 1). وتقوم على مبادئ أساسية مثل احترام الكرامة الإنسانية، والاستقلالية، وعدم التمييز، والمشاركة الكاملة والفعالة، واحترام التنوع، وتكافؤ الفرص، والمساواة بين الجنسين، واحترام القدرات المتطورة للأطفال ذوي الإعاقة وحقهم في الحفاظ على هويتهم (المادة رقم 3).

بالإضافة إلى ذلك، تطالب الاتفاقية الدول بتطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدريجيًا بما يتناسب مع الموارد المتاحة، مع الالتزام الفوري بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة رقم 4). كما يتعين على الدول التشاور والتعاون الوثيق مع الأشخاص ذوي الإعاقة في إعداد السياسات المتعلقة بهم وتنفيذها (المادة رقم 4)، وتعزيز الوعي العام بمساهماتهم وقدراتهم (المادة رقم 8).

أما على المستوى المحلي فإن المملكة العربية السعودية تولي اهتمامًا كبيرًا ومتزايدًا بالأشخاص ذوي الإعاقة، فقد نص النظام الأساسي للحكم في المادة رقم (27) على أن "تكفل الدولة حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية" (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 1992). وباعتبار الأشخاص ذوي الإعاقة

مشمولين في هذه المادة، فقد أخذت الدولة على عاتقها دعم الجهات المختلفة وتسخير السبل كافة في تحقيق هذه المادة.

وهناك تقدم واضح في قوانين المملكة الخاصة بذوي الإعاقة، فقد صدر قانون المعوقين عام 2000، ثم حُدِّث مؤخرًا عام 2023 باسم نظام رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. أُعد هذا النظام وفق أفضل الممارسات العالمية في مجال الحقوق والأنظمة الذي ترجم من خلال بناء النظام (القانون) على خمسة أبواب تتناول المجالات التعليمية والصحية والوظيفية كافة، وغيرها من المجالات الأخرى كحق إمكانية الوصول المادي وغير المادي والمجالات الثقافية والرياضية والترفيهية، وما يرتبط بالدعم الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من المجالات المهمة مثل خدمات الحج والعمرة وتهيئة المساجد وخدمات النقل والتنقل، إلخ. يعكس النظام امتثال المملكة لالتزاماتها الدولية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الاعتراف بالمبادئ الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة مثل عدم التمييز على أساس الإعاقة، وتكافؤ الفرص، وشمول السياسات والأنشطة والبرامج والخطط والتصاميم الحكومية وغير الحكومية لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة وحق الوصول إلى المعلومات، كما يتضمن اعتماد لغة الإشارة كلغة رسمية.

وفيما يخص قوانين وتشريعات ذوي الإعاقة التي تدعم وتنظم حقهم في التعليم، صدرت القواعد التنظيمية عام 2002 ثم حُدِّثت عام 2015 باسم الدليل التنظيمي والإجرائي للتربية الخاصة الذي يحدد الإعاقات المستفيدة والخدمات المقدمة لهم في نظام التعليم بما يناسب قدراتهم ويتيح الفرصة لهم في تطوير مهاراتهم وإمكانياتهم (الزوادي، 2020).

ثالثًا– الإعلام وذوو الإعاقة

وسعت وسائل الإعلام نطاق المعرفة بشكل كبير بفضل التكنولوجيا الحديثة نتيجة سرعة انتشارها؛ ما جعل العالم يبدو كقرية صغيرة. جعل هذا التطور وسائل الإعلام من الأدوات الهامة في تغيير الاتجاهات والسلوكيات والأفكار. من هنا يتضح دور الإعلام كأحد المجالات التي يجب أن تتقاطع مع دراسات الإعاقة والتربية الخاصة، ذلك لأهميته في معالجة كثير من قضايا الإعاقة، مثل: التوعية، وتغيير الاتجاهات المجتمعية، وتعزيز الدمج، وحماية الحقوق. تشكل هذه القضايا مجتمعة تحديات وصعوبات لذوي الإعاقة والمؤسسات المعنية بالإعاقة في تحقيق أهدافهم المتعلقة بتحسين صورة هؤلاء الأفراد في المجتمع وتحسين المفاهيم وتعزيز المعرفة وإبراز القوانين المحلية والدولية التي تدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويسهل انخراطهم في أنشطة المجتمع المختلفة (الأنسي، 2020).

أدوار الإعلام في دعم ذوي الإعاقة:

من الضرورة تطوير قدرات المؤسسات الإعلامية فيما يتعلق بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم، لضمان تمثيلهم بشكل صحيح والمساهمة في رفع مستوى الوعي المجتمعي وتغيير الصور النمطية والسلبية تجاههم. كما يجب العمل على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه المؤسسات بما يحقق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص من خلال تطوير برامج وظيفية وتأهيلية مخصصة لهم. بالإضافة إلى ذلك، من المهم تعزيز وجود الأشخاص ذوي الإعاقة في مواقع اتخاذ القرار داخل المؤسسات الإعلامية، مع توفير التسهيلات البيئية اللازمة التي تلبي احتياجاتهم المختلفة. وبالنظر إلى أهمية الإعلام وسرعة تأثيره في حياة الأفراد، ودوره البارز في نشر الوعي والتثقيف وتسليط الضوء على القضايا المجتمعية، فإنه يتحتم عليه الإسهام في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء لا يتجزأ من المجتمع؛ ما يؤدي إلى تعزيز إدماجهم في جميع المجالات (الدويكات وزملاؤه، 2022).

وذكر الأنسي (2020) بعض الأدوار المهمة التي يمكن للإعلام أن ينفذها، كالتوعية، والمساعدة في الحد من انتشار الإعاقة، وتغيير النظرة السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز التواصل معهم، ونشر الأخبار المتعلقة بأنشطتهم، وتبني قاضاياهم، وإرشاد المجتمع نحو التعامل معهم وإشراكهم في مختلف مناحي الحياة.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الحديد وزملائه (2023) إلى استكشاف دور وسائل الإعلام الأردنية في بناء الصورة الذهنية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتصنَّف ضمن الدراسات الوصفية التي اعتمدت المنهج المسحي. استُخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة مكونة من 350 طالبًا من جامعة اليرموك. توصلت الدراسة إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي كانت المصدر الأساسي للمعلومات عن الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 77.4%، فيما جاءت وسائل الإعلام التقليدية في المرتبة الثانية بنسبة 70.1%. كما أظهرت الدراسة أن البعد المعرفي كان الأعلى تأثيرًا في تكوين الصورة الذهنية بنسبة 91.2%، يليه البعد الوجداني بنسبة 47.04%، وأخيرًا البعد السلوكي بنسبة 46.7%. وأشارت النتائج إلى أن الصورة الذهنية التي تشكلت لدى عينة الدراسة عن الأشخاص ذوي الإعاقة كانت إيجابية، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين 1.09 و2.67 بمتوسط عام بلغ 2.46. أما فيما يتعلق بدور وسائل الإعلام الأردنية في بناء هذه الصورة الذهنية، فتراوحت المتوسطات الحسابية بين 3.51 و4.07، بمتوسط كلي بلغ 3.68؛ ما يعكس دورًا إيجابيًّا لهذه الوسائل في تشكيل صورة ذهنية إيجابية عن الأشخاص ذوي الإعاقة.

أما دراسة (العبداللات، 2019) فقد ركزت على دور الإعلام في نشر قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وتأثير ذلك في تقبل المجتمع الأردني لهم. كانت الدراسة وصفية وتحليلية، فقد شملت عينة من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تبلغ أعمارهم 20 عامًا فما فوق في العاصمة عمان، وبلغت العينة 260 فردًا. أظهرت النتائج وجود توافق مجتمعي نحو التوعية بقضايا الإعاقة، كما أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين زيادة دور الإعلام في نشر هذه القضايا وزيادة تقبل المجتمع للأشخاص ذوي الإعاقة.

سعت دراسة (ناجي، 2017) لدراسة العلاقة بين الصورة الإعلامية للأشخاص ذوي الإعاقة وتكوين الاتجاهات نحوهم. اعتمدت الدراسة المنهج المسحي، وشملت عينة استطلاعية من 65 طالبًا في جامعة المنيا، واستخدمت مقياس الصورة الإعلامية ومقياس الاتجاهات لجمع البيانات. أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين الصورة الإعلامية التي تقدم عن الأشخاص ذوي الإعاقة وتكوين الاتجاهات نحوهم، إذ تعكس الأفلام انطباعات وأفكارًا إيجابية حول دور الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع.

وقد أجرى جونفي وزملاؤه (Junfi et al., 2018) دراسة هدفت إلى معرفة كيفية تغيير مواقف الناس تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال استخدام وسائل الإعلام العامة. اعتمدت الدراسة المنهج المسحي وشملت عينة من 55 طالبًا من جامعة بحثية عامة في جنوب الولايات المتحدة. أظهرت النتائج أن الصورة الإيجابية للأشخاص ذوي الإعاقة في وسائل الإعلام يسهم بشكل كبير في تغيير مواقف المشاهدين بشكل إيجابي، كما أن مقاطع الفيديو التي تركز على الأشخاص ذوي الإعاقة تحدث تأثيرات عاطفية متنوعة.

كما فحصت دراسة نينق (Neng, 2018) كيفية تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم في وسائل الإعلام، واعتمدت منهج تحليل الخطاب لتحليل مضمون المقالات الصحفية المتعلقة بالإعاقة. طُبِّقت الدراسة على صحيفة "The Jakarta Post" الإندونيسية خلال المدة من يناير 2013 إلى أبريل 2014. وتوصلت الدراسة إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتم تمثيلهم بشكل موضوعي في الإعلام الإندونيسي، وأن الخطاب المعاصر في إندونيسيا يعزز نماذج إيجابية عنهم.

ويرى الباحث أن هذه الدراسات تسلّط الضوء على الدور المتزايد للإعلام في بناء الصورة الذهنية وتعزيز الوعي بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، وتركز على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية كأدوات رئيسة. وقد أبرزت دراسة الحديد وزملائه (2023) أهمية الإعلام في بناء صورة إيجابية عن ذوي الإعاقة في الأردن، مشيرة إلى التأثير الكبير للبعد المعرفي في تشكيل هذه الصورة. وقد دعمت دراسات أخرى مثل العبداللات (2019) هذه الفكرة، فقد أظهرت النتائج مساهمة وسائل التواصل

الاجتماعي في زيادة الوعي والتقبل المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة. بالمقابل، ركزت دراستا ناجي (2017) وجونفي وزملائه (Junfi et al., 2018) على تأثير التصوير الإعلامي للأشخاص ذوي الإعاقة في تغيير الاتجاهات والمواقف المجتمعية، وأكدت دراسة نينق (Neng, 2018) تمثيل ذوي الإعاقة بشكل موضوعي في الإعلام الإندونيسي. تعزز هذه الدراسات مجتمعة فهمنا لدور الإعلام في تغيير الاتجاهات المجتمعية وتبني مواقف إيجابية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وهو المنهج الذي يتضمن وصف الظاهرة وجمع البيانات مباشرةً من مجتمع أو عينة البحث بقصد التعبير عنها كميًّا، وتشخيص جوانب معينة، لمناسبته طبيعة الدراسة. إذ يُستخدم لوصف الظواهر وجمع المعلومات حول ظروف معينة وفهم حالتها كما هي في الواقع والعمل على تطويرها، كما يمكن من خلاله وضع النتائج بصورة رقمية معبرة، ومن ثم تفسير هذه الأرقام وتوضيح ما توصل إليه (المحمودي، 2019).

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من 96 مشاركًا، يتوزعون من حيث الجنس بين 52 أنثى بنسبة (54.2%) و44 ذكرًا بنسبة (45.8%) في الفئة العمرية (أقل من 20 إلى 50 سنة) من العاملين مع ذوي الإعاقة وأولياء أمورهم والأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم.

خصائص عينة الدراسة

الجنس:

الجدول رقم (1): خصائص عينة البحث من حيث الجنس

المتغيرات	التصنيف	التكرار	النسبة%
الجنس	ذكر	44	45.8
	أنثى	52	54.2
	الإجمالي	96	100

يتضح من الجدول السابق أن فئة الإناث جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (54.2%)، ثم جاءت فئة الذكور في المرتبة الثانية بنسبة (45.8%).

العمر:

الجدول رقم (2): خصائص عينة البحث من حيث العمر

المتغيرات	التصنيف	التكرار	النسبة%
العمر	أقل من 20 سنة	3	3.1
	من 20 إلى 30 سنة	13	13.5
	من 31 إلى 40 سنة	31	32.3
	من 41 إلى 50 سنة	33	34.4
	أكثر من 50 سنة	16	16.7
	الإجمالي	96	100

ومن حيث العمر، جاءت فئة (من 41 إلى 50 سنة) في المرتبة الأولى بنسبة (34.4%)، ثم جاءت فئة (من 31 إلى 40 سنة) في المرتبة الثانية بنسبة قدرها (32.3%)، وجاءت فئة (أكثر من 50 سنة) في المرتبة الثالثة بنسبة (20.2%)، ثم فئة (من 20 إلى 30 سنة) في المرتبة الرابعة بنسبة (13.5%)، ثم فئة (أقل من 20 سنة) في المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة (3.1%).

المستوى التعليمي:

الجدول رقم (3): خصائص عينة البحث من حيث المستوى التعليمي

المتغيرات	التصنيف	التكرار	النسبة%
المؤهل العلمي	ثانوي فأقل	17	17.7
	بكالوريوس	39	40.6
	دراسات عليا	40	41.7
	الإجمالي	96	100

ومن حيث المستوى التعليمي، يتضح من الجدول السابق أن الحاصلين على مؤهل دراسات عليا هم أكثر المشاركين الذين استجابوا لأداة الدراسة، فقد بلغت نسبتهم (41.7%) في المرتبة الأولى، ثم فئة الحاصلين على البكالوريوس في المرتبة الثانية بنسبة (40.6%)، ثم في المرتبة الثالثة والأخيرة جاءت فئة الحاصلين على ثانوي فأقل بنسبة (17.7%).

العلاقة:

الجدول رقم (4): خصائص عينة البحث من حيث العلاقة

المتغيرات	التصنيف	التكرار	النسبة%
العلاقة	من العاملين مع ذوي الإعاقة	65	67.7
	ولي أمر شخص من ذوي الإعاقة	18	18.8

	شخص من ذوي الإعاقة	7	7.3
	أخرى	6	6.3
	الإجمالي	96	100

يتضح من الجدول السابق أن العاملين مع ذوي الإعاقة هم أكثر المشاركين الذين استجابوا لأداة الدراسة، فقد بلغت نسبتهم (67.7%) في المرتبة الأولى، ثم فئة أولياء أمور الأشخاص ذوي الإعاقة في المرتبة الثانية بنسبة (18.8%)، ثم في المرتبة الثالثة جاءت فئة الأشخاص ذوي الإعاقة على ثانوي فأقل بنسبة (7.3%)، ثم فئة أخرى في المرتبة الرابعة والأخير وتتمثل في (عضو هيئة تدريس بالتربية الخاصة – إدارية – لا شيء – عدم التصريح).

أداة الدراسة:

يعتمد البحث في تحقيق أهدافه على تصميم الباحث استبانة ميدانية تتكون من (21) فقرة، وتحتوي الاستبانة على محورين رئيسين، المحور الأول: دور وسائل الإعلام في التوعية بالقوانين والتشريعات، والمحور الثاني: تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات.

صدق أداة الدراسة:

ويعني التأكُّد من أن أداة الدراسة تقيس ما أُعدّت لقياسه، ويُقصد به شمول الاستبانة لكل العناصر التي تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح عباراتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها. وقد تأكّد الباحث من صدق أداة الدراسة من خلال:

أ– الصدق الظاهري (صدق المحكِّمين):

لتعرف مدى الصدق الظاهري للاستبانة، والتأكد من أنها تقيس ما وُضعت لقياسه؛ عُرضت بصورتها الأولية على ثمانية مُحكِّمين مختصين بموضوع الدراسة. وقد طُلب من السادة المُحكِّمين تقييم جودة الاستبانة من حيث قدرتها على قياس ما أُعدّت لقياسه، والحكم على مدى ملاءمتها أهداف الدراسة، من خلال تحديد وضوح العبارات وانتمائها إلى المحور، وأهميتها، وسلامتها لغويًّا، وإبداء ما يرونه من تعديل، أو حذف، أو إضافة إلى العبارات. وبعد أخذ الآراء، والاطلاع على الملحوظات؛ أُجريت التعديلات اللازمة التي أجمع عليها أغلب المُحكِّمين.

ب– الاتساق الداخلي للأداة: للتحقّق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة؛ حُسب معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient) للتّعرّف على درجة ارتباط عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه كل عبارة. ويوضح الجدول رقم (5) مُعاملات ارتباط المحاور بما فيها من عبارات.

جدول (5) معامل الارتباط بين العبارات المنتمية إلى محاور الدراسة مع درجة البعد التي وردت فيه، وارتباط البعد بالمحور

المحور الأول: دور وسائل الإعلام في التوعية بالقوانين والتشريعات		المحور الثاني: تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات	
القيادة		المشاركة في اتخاذ القرار	
العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
1	.307**	1	.729**
2	.778**	2	.728**
3	.585**	3	.792**
4	.844**	4	.763**
5	.786**	5	.812**
6	.732**	6	.817**
7	.642**	7	.827**
8	.757**	8	.741**
9	.672**		
10	.773**		
11	.857**		
12	.804**		
13	.788**		
ارتباط المحور بالأداة ككل	.952**	.802**	

**دالة عند مستوى 0.01

يتضح من الجدول السابق أن جميع عبارات محور "دور وسائل الإعلام بالتوعية بالقوانين والتشريعات" تتمتع بمعاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0,01)، فقد تراوحت بين ر= (307.0) كأدنى قيمة ارتباط ور= (0.857) كأعلى قيمة ارتباط. كما حققت جميع عبارات محور "تأثير وسائل الإعلام والممارسات" معاملات ارتباطات موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0,01)، فقد تراوحت بين ر= (729.0) كأدنى قيمة ارتباط ور= (0.827) كأعلى قيمة ارتباط. كما جاءت معاملات ارتباط المحاور مع الأداة ككل بدرجة عالية، فقد جاء معامل ارتباط المحور الأول (952.0) ومعامل ارتباط المحور الثاني مع الأداة (802.0). تدل هذه المؤشرات الإحصائية على تمتع محاور الاستبانة بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

ثبات أداة البحث:

وهو قدرة الأداة على إعطاء نفس النتائج إذا تكرر القياس على نفس الشخص عدة مرات في نفس الظروف. أُجري التأكد من ثبات أدوات الدراسة بواسطة معامل الثبات ألفا كرونباخ وفقًا للآتي:

الجدول رقم (6) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات للمحور
المحور الأول: دور وسائل الإعلام في التوعية بالقوانين والتشريعات	13	0.924
المحور الثاني: تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات	8	0.904
ثبات الاستبانة ككل	0.936	

يبين الجدول أنه أُجري التأكد من ثبات الاستبانة بواسطة معامل الثبات ألفا كرونباخ في ضوء استجابات مقياس ليكرت الخماسي، وأن قيمة معامل الثبات للاستبانة ككل بلغت (0.936)، وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ في المحور الأول (0.924)، وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ في المحور الثاني (0.904). وتوضح النتائج السابقة أن الاستبانة الحالية تتمتع بدرجة عالية جدًا من الثبات؛ ما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج المستفاد منها وتعميمها على مجتمع الدراسة.

ثامنًا– الأساليب الإحصائية:

اختبار اعتدالية التوزيع

الجدول رقم (7) اختبار التوزيع الطبيعي

المحاور	Kolmogorov–Smirnov[a]		Shapiro–Wilk	
	Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
الأول	.099	.021	.967	.016
الثاني	.111	.005	.939	.000

يتضح من الجدول السابق أن بيانات الدراسة الحالية لا تتبع التوزيع الطبيعي لأن قيمة مستوى الدلالة لاختبارات الاعتدالية أقل من (0.05)، لذا سيعتمد الباحث الاختبارات الاعتدالية خلال اختباره فرضيات الفروق في الدراسة. ولتحديد طول الخلايا للمقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في أبعاد الدراسة، تم حساب المدى (5–1) =4، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح، أي (5/4= 0.8). بعد ذلك، أُضيفت هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)، لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية. وهكذا، حُدِّدت محكات درجة الموافقة للمقياس ككل كما هو موضح في الجدول رقم (8):

الجدول رقم (8) مقياس ليكرت الخماسي

الفئة	المتوسط الحسابي للعبارة – البعد	درجة الموافقة
الأولى	من 1 إلى 1.80	منخفضة جدًّا
الثانية	من 1.81 إلى 2.60	منخفضة
الثالثة	من 2.61 إلى 3.40	متوسطة
الرابعة	من 3.41 إلى 4.20	مرتفعة
الخامسة	من 4.21 إلى 5	مرتفعة جدًّا

ثم تم حساب المقاييس الإحصائية الآتية:

1. التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد الدراسة، ولتحديد الاستجابات تجاه عبارات الدراسة التي تضمنتها أداة الدراسة.
2. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لتحديد مدى الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
3. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة.
4. المتوسط الحسابي (Mean) لتحديد استجابات أفراد الدراسة نحو محاور الدراسة المختلفة.
5. الانحراف المعياري (Standard Deviation) لتحديد مدى ترابط آراء (استجابات) أفراد الدراسة بكل عبارات محاور الدراسة، وبكل محور عن متوسطها الحسابي.
6. (اختبار مان ويني– اختبار كروسكال) للتحقق من الفروق في استجابات عينة الدراسة طبقًا للمتغيرات الديموغرافية الخاصة بهم.

نتائج الدراسة

السؤال الأول: ما دور وسائل الإعلام في التوعية بالقوانين والتشريعات؟

للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة، للتّعرّف على دور وسائل الإعلام في التوعية بالقوانين والتشريعات، وفقًا لتقدير أفراد الدراسة؛ حُسبت النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة، ورُتبت عباراتها حسب المتوسط الحسابي لكل منها، كما يوضحها الجدول رقم (9)، وقد جاءت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (9) إجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور دور وسائل الإعلام في التوعية بالقوانين والتشريعات، مُرتّبة حسب المتوسط والانحراف المعياري

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
1	لوسائل الإعلام دورٌ مهمٌّ في توعية المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.	ك	79	12	3	1	1	4.74	.669	مرتفعة جدًا	1
		%	82.3	12.5	3.1	1	1				
2	تغطي القنوات المحلية في التليفزيون بانتظام الأحداث والفعاليات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (مؤتمرات، ندوات).	ك	18	38	28	11	1	3.64	.953	مرتفعة	4
		%	18.8	39.6	29.2	11.5	1				
3	أتابع وسائل التواصل الاجتماعي بانتظام للحصول على معلومات حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.	ك	28	44	15	7	2	3.93	.965	مرتفعة	2
		%	29.2	45.8	15.6	7.3	2.1				
4	تقدم وسائل الإعلام تغطية ممتازة حول القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.	ك	16	30	27	19	4	3.36	1.106	متوسطة	9
		%	16.7	31.3	28.1	19.8	4.2				
5	تقدم وسائل الإعلام معلومات حول القوانين والتشريعات المحلية والدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (مثل: اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٦، نظام رعاية المعوقين لعام	ك	14	27	25	22	8	3.18	1.188	متوسطة	12
		%	14.6	28.1	26	22.9	8.3				

	٢٠٠٠، ونظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٢٣).										
6	استمد معرفتي حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل أساسي من وسائل الإعلام التقليدية (التليفزيون، الراديو، الصحف).	ك	10	27	15	31	13	2.90	1.252	متوسطة	13
		%	10.4	28.1	15.6	32.3	13.3				
7	استمد معرفتي حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل أساسي من الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.	ك	33	36	14	10	3	3.90	1.090	مرتفعة	3
		%	34.4	37.5	14.6	10.4	3.1				
8	المعلومات التي أحصل عليها من مصادر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة موثوقة ودقيقة.	ك	15	38	30	10	3	3.54	.983	مرتفعو	5
		%	15.6	39.6	31.3	10.4	3.1				
9	تقدم وسائل الإعلام معلومات عن الخدمات والبرامج التي تقدمها الحكومة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة، التي كفلتها القوانين والتشريعات.	ك	12	42	26	12	4	3.48	1.005	مرتفعة	6
		%	12.5	43.8	27.1	12.5	4.2				
10	تركز وسائل الإعلام أكثر على قضايا التعليم المتعلقة بذوي الإعاقة	ك	15	29	30	16	6	3.32	1.119	متوسطة	11
		%	15.6	30.2	31.3	16.7	6.3				
11	تركز وسائل الإعلام أكثر على قضايا تأهيل ذوي الإعاقة وتوظيفهم	ك	13	34	27	17	5	3.34	1.084	متوسطة	10
		%	13.5	35.4	28.1	17.7	5.2				

12	تركز وسائل الإعلام أكثر على قضايا رعاية ذوي الإعاقة صحيًا.	ك	13	38	29	13	3	3.47	.994	مرتفعة	7
		%	13.5	39.6	30.2	13.5	3.1				
13	تركز وسائل الإعلام على قضايا تمكين ذوي الإعاقة اجتماعيًا.	ك	16	31	32	13	4	3.44	1.054	مرتفعة	8
		%	16.7	32.3	33.3	13.5	4.2				

المتوسط الحسابي للبعد ككل	الانحراف المعياري	الدرجة
3.55	0.755	مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أن مستوى دور وسائل الإعلام في التوعية بالقوانين والتشريعات من وجهة نظر عينة الدراسة جاء بدرجة مرتفعة، فقد جاء المتوسّط العام للمحور مساويًا (55.3)، ودرجة موافقة (مرتفعة)، وبانحراف معياري بلغ (0.755)، وهي قيمة منخفضة تدلُّ على تجانس آراء أفراد عينة الدِّراسَة حول دور وسائل الإعلام في التوعية بالقوانين والتشريعات، وجاءت جميع فقرات المحور ذات قيم انحراف معياري منخفضة؛ ما يوضِّح تجانس آراء أفراد عينة الدِّراسَة حول جميع الفقرات. وتُشير تلك النتيجة إلى أن عينة الدراسة موافقون بدرجة مرتفعة على أنَّ لوسائل الإعلام دورًا كبيرًا في التوعية بالقوانين والتشريعات.

كما يتضح من الجدول السابق أن العبارة رقم (1) "لوسائل الإعلام دورٌ مهمٌّ في توعية المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسّط حسابي بلغ (4.74) وانحراف معياري بلغ (0.669) ودرجة موافقة (مرتفعة جدًّا)، يليها العبارة رقم (3) "أتابع وسائل التواصل الاجتماعي بانتظام للحصول على معلومات حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" بمتوسّط حسابي بلغ (3.93) وانحراف معياري بلغ (0.665) ودرجة موافقة (مرتفعة)، فيما جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (6) "أستمد معرفتي حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل أساسي من وسائل الإعلام التقليدية (التليفزيون، الراديو، الصحف) بمتوسّط حسابي بلغ (290.) وانحراف معياري بلغ (1.252) ودرجة موافقة (متوسطة).

السؤال الثاني: ما تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات نحو الأشخاص ذوي الإعاقة؟

للإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة، للتّعرّف على تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات وفقًا لتقدير أفراد الدراسة؛ حُسبت النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية

لإجابات أفراد الدراسة، ورُتّبت عباراتها حسب المتوسط الحسابي لكل منها، كما يوضحها الجدول رقم (10)، وقد جاءت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (10) إجابات أفراد الدراسة حول عبارات في محور تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات، مُرتّبة حسب المتوسط والانحراف المعياري

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
1	المعلومات التي أحصل عليها من وسائل الإعلام تعزز فهمي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.	ك	24	49	16	6	1	3.93	.874	مرتفعة	8
		%	25	51	16.7	6.3	1				
2	المعلومات التي أحصل عليها من وسائل الإعلام تؤثر إيجابًا في سلوكي تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.	ك	26	50	14	5	1	3.99	.852	مرتفعة	7
		%	27.1	52.1	14.6	5.2	1				
3	تسهم وسائل الإعلام في حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على حقوقهم	ك	36	39	16	5	–	4.10	.864	مرتفعة	6
		%	37.5	40.5	16.7	5.2					
4	تزيد التغطيات الإعلامية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من المبادرات والبرامج التي تستهدفهم.	ك	37	43	11	4	1	4.16	.862	مرتفعة	5
		%	38.5	44.8	11.5	4.2	1				
5	تشجعني التغطية الإعلامية الجيدة لقضايا ذوي الإعاقة على المشاركة في الأنشطة التي تدعم حقوقهم.	ك	34	48	10	4	–	4.17	.777	مرتفعة	3
		%	35.4	50	10.4	4.2	–				
6	تسهم وسائل الإعلام في تغيير التصورات السلبية تجاه ذوي الإعاقة.	ك	48	37	10	1	–	4.38	.715	مرتفعة جدًا	1
		%	50	38.5	10.4	1	–				
7	تسهم تغطيات وسائل الإعلام في دمج ذوي الإعاقة في أنشطة المجتمع	ك	43	38	11	4	–	4.25	.821	مرتفعة جدًا	2
		%	44.8	39.6	11.5	4.2	–				
8	تعرض وسائل الإعلام قصص نجاح الأشخاص ذوي الإعاقة لتعزيز النظرة الإيجابية نحوهم.	ك	32	51	9	4	–	4.16	.759	مرتفعة	4
		%	33.3	53.1	9.4	4.2	–				
المتوسط الحسابي للبعد ككل (4.14)						الانحراف المعياري (0.632)				الدرجة (مرتفعة)	

يتضح من الجدول السابق أن مستوى تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاء بدرجة مرتفعة، فقد جاء المتوسِّط العام للمحور مساويًا (14.4) ودرجة موافقة (مرتفعة) وبانحراف معياري بلغ (0.632)، وهي قيمة منخفضة تدلُّ على تجانس آراء أفراد عينة الدِّراسَة حول تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات، وجاءت جميع فقرات المحور ذات قيم انحراف معياري منخفضة؛ ما يوضِّح تجانس آراء أفراد عينة الدِّراسَة حول جميع فقرات المحور. وتُشير تلك النتيجة إلى أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة مرتفعة على أن لوسائل الإعلام تأثير كبير في السلوك والممارسات.

كما يتضح من الجدول السابق أن العبارة رقم (6) "تسهم وسائل الإعلام في تغيير التصورات السلبية تجاه ذوي الإعاقة" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسِّط حسابي بلغ (4.38) وانحراف معياري بلغ (0.715) ودرجة موافقة (مرتفعة جدًّا)، يليها العبارة رقم (7) "تساهم تغطيات وسائل الإعلام في دمج ذوي الإعاقة في أنشطة المجتمع" بمتوسِّط حسابي بلغ (4.25) وانحراف معياري بلغ (0.821) ودرجة موافقة (مرتفعة جدًّا)، فيما جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (1) "تعزز المعلومات التي أحصل عليها من وسائل الإعلام فهمي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" بمتوسِّط حسابي بلغ (393.) وانحراف معياري بلغ (0.874) ودرجة موافقة (متوسطة).

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور وسائل الإعلام في التوعية بالقوانين والتشريعات وفقًا لمتغيرات (الجنس– العمر– المستوى التعليمي– العلاقة)؟

للإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة، للتّعرّف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور وسائل الإعلام في التوعية بالقوانين والتشريعات وفقًا لمتغيرات الدراسة، ووفقًا لتقدير أفراد الدراسة؛ اعتمد الباحث الاختبارات اللا معلمية (مان وتيني– كروسكال) والجداول الآتية توضح النتائج:

أولًا– الفروق من حيث الجنس

للتحقق من هذا الفرض استخدم الباحث اختبار (مان وتيني) لدراسة الفروق من حيث الجنس في دور وسائل الإعلام في التوعية والتشريعات، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (11):

الجدول رقم (11) دلالة الفروق بين متوسط رتب دور وسائل الإعلام في التوعية بالقوانين والتشريعات لهم تُعزى إلى متغير الجنس

الجنس	العدد	متوسط الرتب	درجة الحرية	قيمة مان وتيني	Sig	الدلالة
ذكر	52	41.76	1	847.500	.029	دالة
أنثى	44	54.20				

يتضح من الجدول السابق أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية في متوسط رتب دور وسائل الإعلام في التوعية والتشريعات تُعزى إلى متغير الجنس، لأن قيمة مستوى الدلالة لاختبار مان وتيني جاءت (0.029) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.05)، وكانت الفروق لصالح الإناث.

ثانيًا– الفروق من حيث العمر

للتحقق من هذا الفرض استخدم الباحث اختبار (كروسكال) لدراسة الفروق من حيث العمر في دور وسائل الإعلام في التوعية والتشريعات، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (12):

الجدول رقم (12) دلالة الفروق بين متوسط رتب دور وسائل الإعلام في التوعية بالقوانين والتشريعات لهم تُعزى إلى متغير العمر

العمر	العدد	متوسط الرتب	قيمة كروسكال	قيمة sig	الدلالة
أقل من 20 سنة	3	76.50	5.168	.270	غير دالة
من 20 إلى 30 سنة	13	52.35			
من 31 إلى 40 سنة	31	48.48			
من 41 إلى 50 سنة	33	49.06			
أكثر من 50 سنة	16	39.00			

يتضح من الجدول السابق أنه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط رتب دور وسائل الإعلام في التوعية بالقوانين والتشريعات تُعزى إلى متغير العمر، لأن قيمة مستوى الدلالة لاختبار كروسكال (0.270) وهي غير دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.05).

ثالثًا– الفروق من حيث المستوى التعليمي

للتحقق من هذا الفرض استخدم الباحث اختبار (كروسكال) لدراسة الفروق من حيث المستوى التعليمي في دور وسائل الإعلام في التوعية والتشريعات، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (13):

الجدول رقم (13) دلالة الفروق بين متوسط رتب دور وسائل الإعلام في التوعية بالقوانين والتشريعات لهم تُعزى إلى متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	متوسط الرتب	قيمة كروسكال	قيمة sig	الدلالة
ثانوي فأقل	17	64.71	10.799	.005	دالة
بكالوريوس	39	51.18			
دراسات عليا	40	39.00			

يتضح من الجدول السابق أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية في متوسط رتب دور وسائل الإعلام في التوعية بالقوانين والتشريعات تُعزى إلى متغير المستوى التعليمي، لأن قيمة مستوى الدلالة لاختبار كروسكال (0.005) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.05)، وكانت الفروق لصالح الحاصلين على مؤهل ثانوي فأقل.

رابعًا- الفروق من حيث العلاقة

للتحقق من هذا الفرض استخدم الباحث اختبار (كروسكال) لدراسة الفروق من حيث العلاقة في دور وسائل الإعلام في التوعية والتشريعات، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (14):

الجدول رقم (14) دلالة الفروق بين متوسط رتب دور وسائل الإعلام في التوعية بالقوانين والتشريعات لهم تُعزى إلى متغير العلاقة

العلاقة	العدد	متوسط الرتب	قيمة كروسكال	قيمة sig	الدلالة
من العاملين مع ذوي الإعاقة	65	42.85	5.168	.020	دالة
ولي أمر شخص من ذوي الإعاقة	18	62.89			
شخص من ذوي الإعاقة	7	64.71			
أخرى	6	47.58			

يتضح من الجدول السابق أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية في متوسط رتب دور وسائل الإعلام في التوعية بالقوانين والتشريعات تُعزى إلى متغير العلاقة، لأن قيمة مستوى الدلالة لاختبار كروسكال (0.020) وهي = دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.05)، وكانت الفروق لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة.

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات وفقًا لمتغيرات (الجنس- العمر- المستوى التعليمي- العلاقة)؟

للإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة الدراسة، للتّعرّف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات وفقًا لمتغيرات الدراسة، ووفقًا لتقدير أفراد الدراسة؛ اعتمد الباحث على الاختبارات اللا معلمية (مان وتيني- كروسكال) والجداول الآتية توضح النتائج:

أولًا- الفروق من حيث الجنس

الجدول رقم (15) دلالة الفروق بين متوسط رتب تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات لمتغير الجنس

الجنس	العدد	متوسط الرتب	درجة الحرية	قيمة مان وتيني	Sig	الدلالة
ذكر	52	46.61	1	1061.000	.540	غير دالة
أنثى	44	50.10				

يتضح من الجدول السابق أنه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط رتب تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات تُعزى إلى متغير الجنس، لأن قيمة مستوى الدلالة لاختبار مان وتيني جاءت (0.799)، وهي غير دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (0.05).

ثانيًا– الفروق من حيث العمر

للتحقق من هذا الفرض استخدم الباحث اختبار (كروسكال) لدراسة الفروق من حيث العمر في تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (16):

الجدول رقم (16) دلالة الفروق بين متوسط رتب تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات تُعزى إلى متغير العمر

العمر	العدد	متوسط الرتب	قيمة كروسكال	قيمة sig	الدلالة
أقل من 20 سنة	3	34.50	3.130	.536	غير دالة
من 20 إلى 30 سنة	13	50.69			
من 31 إلى 40 سنة	31	49.65			
من 41 إلى 50 سنة	33	52.17			
أكثر من 50 سنة	16	39.56			

يتضح من الجدول السابق أنه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط رتب تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات تُعزى إلى متغير العمر، لأن قيمة مستوى الدلالة لاختبار كروسكال (0.536) وهي غير دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (0.05).

ثالثًا– الفروق من حيث المستوى التعليمي

للتحقق من هذا الفرض استخدم الباحث اختبار (كروسكال) لدراسة الفروق من حيث المستوى التعليمي في تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (17):

الجدول رقم (17) دلالة الفروق بين متوسط رتب تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات تُعزى إلى متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	متوسط الرتب	قيمة كروسكال	قيمة sig	الدلالة
ثانوي فأقل	17	49.79	.051	.975	غير دالة
بكالوريوس	39	47.97			
دراسات عليا	40	48.46			

يتضح من الجدول السابق أنه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط رتب تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات تُعزى إلى متغير المستوى التعليمي، لأن قيمة مستوى الدلالة لاختبار كروسكال (.975) وهي غير دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.05).

رابعًا– الفروق من حيث العلاقة

للتحقق من هذا الفرض استخدم الباحث اختبار (كروسكال) لدراسة الفروق من حيث العلاقة في تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (18):

الجدول رقم (18) دلالة الفروق بين متوسط رتب تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات تُعزى إلى متغير العلاقة

العلاقة	العدد	متوسط الرتب	قيمة كروسكال	قيمة sig	الدلالة
من العاملين مع ذوي الإعاقة	65	45.97	3.755	.289	دالة
ولي أمر شخص من ذوي الإعاقة	18	47.69			
شخص من ذوي الإعاقة	7	61.93			
أخرى	6	62.67			

يتضح من الجدول السابق أنه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط رتب تأثير وسائل الإعلام في السلوك والممارسات تُعزى إلى متغير العلاقة، لأن قيمة مستوى الدلالة لاختبار كروسكال (0.289)، وهي غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05).

مناقشة النتائج:

استنادًا إلى النتائج المستخلصة من تحليل البيانات المتعلقة بدور وسائل الإعلام في التوعية بالقوانين والتشريعات يتضح أن وسائل الإعلام تؤدي دورًا كبيرًا في تعزيز وعي المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. جاءت النتيجة العامة للمحور بدرجة موافقة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.55) وانحراف معياري بلغ (0.755)؛ ما يشير إلى وجود تجانس كبير بين آراء أفراد العينة حول هذا الدور. ويعكس ذلك أن وسائل الإعلام تعدّ مصدرًا هامًّا لتوعية المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما احتلت العبارة المتعلقة بدور وسائل الإعلام في توعية المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المرتبة الأولى، فقد بلغت درجة الموافقة عليها (4.74)؛ ما يؤكد أهمية هذا الدور من وجهة نظر المشاركين في الدراسة.

إلى جانب ذلك، أظهرت النتائج أن وسائل التواصل الاجتماعي تُعد وسيلة مفضلة للحصول على المعلومات حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد جاء ذلك في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ

(3.93)؛ ما يشير إلى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي الكبير في نشر الوعي بالقضايا المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، كانت وسائل الإعلام التقليدية مثل التليفزيون والراديو والصحف أقل تأثيرًا مقارنة بوسائل الإعلام الحديثة، فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.90)؛ ما يعكس تحول الأفراد نحو وسائل الإعلام الرقمية كمصدر رئيسي للمعلومات.

أما فيما يتعلق بتأثير وسائل الإعلام على السلوك والممارسات، فقد أظهرت النتائج أن لوسائل الإعلام تأثيرًا إيجابيًّا في تصورات الأفراد وسلوكهم تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة. جاء المتوسط العام لمحور تأثير وسائل الإعلام في السلوك بمتوسط حسابي بلغ (4.14) مع درجة موافقة مرتفعة؛ ما يدل على أن وسائل الإعلام تساهم بشكل كبير في تعزيز السلوكيات الإيجابية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وفي دعم مبادرات دمجهم في المجتمع. وكانت العبارة التي تتعلق بدور وسائل الإعلام في تغيير التصورات السلبية تجاه ذوي الإعاقة هي الأعلى تأثيرًا بمتوسط بلغ (4.38)؛ ما يشير إلى قدرة وسائل الإعلام على تحسين النظرة المجتمعية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.

عند تحليل الفروق بين مختلف متغيرات الدراسة (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، العلاقة)، تبين أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بتأثير وسائل الإعلام في التوعية بالقوانين والتشريعات بناءً على متغير الجنس، وكانت الفروق لصالح الإناث. كذلك، وُجدت فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير المستوى التعليمي، فقد كانت الفروق لصالح الحاصلين على مؤهل ثانوي فأقل؛ ما يعكس احتمالية اعتمادية هذه الفئة بشكل أكبر على وسائل الإعلام للحصول على المعلومات. كما وُجدت فروق ذات دلالة إحصائية بناءً على متغير العلاقة، فقد كانت الفروق لصالح أولياء الأمور والأشخاص ذوي الإعاقة؛ ما يشير إلى أن هذه الفئات تستفيد بشكل أكبر من التوعية الإعلامية المتعلقة بحقوق ذوي الإعاقة. في المقابل، لم تُظهر النتائج فروقًا ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بتأثير وسائل الإعلام بناءً على متغير العمر؛ ما يعني أن تأثير الإعلام في التوعية بالقوانين والتشريعات ثابت إلى حد كبير عبر مختلف الفئات العمرية.

وفي ضوء النتائج يمكن ملاحظة بعض التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة. ففي دراسة الحديد وزملائه (2023) أظهرت النتائج أن وسائل التواصل الاجتماعي تعدّ المصدر الأساسي للمعلومات عن الأشخاص ذوي الإعاقة، كما جاءت نتائج الدراسة الحالية أيضًا لتؤكد الدور الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي في نشر الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أشارت الدراسة الحالية إلى أن وسائل الإعلام الحديثة تفوقت على التقليدية من حيث التأثير، وهو ما يتماشى مع نتائج العجمي (2021) التي أبرزت فعالية وسائل التواصل الاجتماعي في التوعية بقضايا ذوي الإعاقة.

أما من حيث تأثير الإعلام في تغيير الممارسات والسلوكيات تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد دعمت نتائج الدراسة الحالية الفكرة التي طرحتها دراسة ناجي (2017) وجونفي وزملائه (Junfi et al., 2018)، فقد تبين أن وسائل الإعلام تؤدي دورًا كبيرًا في تعزيز السلوكيات الإيجابية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أن دراسة نينق (Neng, 2018) حول التمثيل الموضوعي للأشخاص ذوي الإعاقة في الإعلام تتقاطع مع الدراسة الحالية التي أظهرت أن الإعلام يسهم في تحسين النظرة المجتمعية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة. من ناحية أخرى، يظهر اختلاف واضح في نتائج الدراسة الحالية يتمثل في تأثير متغيرات مثل الجنس والمستوى التعليمي، فقد أظهرت نتائجها فروقًا دالة إحصائيًا بناءً على هذه المتغيرات، في حين لم تركز الدراسات السابقة بشكل كبير على هذه الجوانب.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإن الباحث يوصي بـ:

1. العمل على تكثيف المحتوى الذي يتناول قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في القنوات التليفزيونية والإذاعية والصحف.
2. تنظيم حملات توعية إعلامية مستمرة لإبراز النماذج الإيجابية من ذوي الإعاقة؛ ما يعزز لديهم الصورة الإيجابية في المجتمع.
3. إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في صناعة المحتوى الإعلامي لتعزيز مصداقية الرسائل الإعلامية، وتأكيد أهمية دمجهم في المجتمع.
4. تعزيز التعاون بين المؤسسات الإعلامية والمنظمات والجمعيات المعنية بشؤون ذوي الإعاقة لضمان دقة المعلومات المقدمة وتوافقها مع احتياجات هذه الفئة.
5. إبراز احتياجاتهم والتحديات التي تواجههم والعمل على مناقشة أصحاب القرار لإيجاد الحلول المناسبة.
6. إجراء دراسة مماثلة للتعرف على دور وسائل الإعلام الحديث (الرقمي) في تبني قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وإبرازها.

المراجع

أولا: المراجع العربية

الأمام، محمد أحمد صالح. (2015). مدى تضمين المقررات الدراسية حقوق الأطفال ذوي الإعاقات. مؤتمر التمكين الثقافي لذوي الاحتياجات الخاصة. الدورة السابعة. ديسمبر 2015: القاهرة.

الأمم المتحدة. (2006). اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-persons-disabilities

الأنسى، رضوى محمد محمود. (2020). دور الإعلام في مجال التربية الخاصة، المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة، 4(14)، 297–324

الحديد، على يحيى وأبو العسل، نوزات والطاهات، زهير وهيلات، خالد. (2023). دور وسائل الإعلام الأردنية في بناء الصورة الذهنية لذوي الإعاقة، المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان، 26(1)، 209–243

الخزاعلة، ياسر وأرشيدة، عوض. (2015). حقوق الطفل في التاريخ. عمان: زمزم ناشرون وموزعون.

الدويكات، ايناس والمعابرة، ثريا ودمج، ريما وعباسي، صفاء. (2022). الإعلام هو مرآتي... الأشخاص ذوو الإعاقة بين المنهج الحقوقي والرعائي في الأردن، مقال منشور على موقع غرب أسيا وشمال افريقيا https://wanainstitute.org/

زبادي، أحمد محمد، الخطيب، ابراهيم ياسين، وعودة، محمد عبد الله. (2000). أثر وسائل الإعلام على الطفل، الأهلية للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية.

الزوادي، ابراهيم بن على. (2020). مدى معرفة العاملين مع الطلاب ذوي الإعاقة بقوانين وتشريعات التربية الخاصة. المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة، 4(12)، 165–178

السهلي، سلمى والعتيبي، بندر. (2018). وعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية في معاهد وبرامج التربية الفكرية بحقوق أبنائهم. مجلة التربية الخاصة والتأهيل، نوفمبر 2018، 7(27)، 35–69

شلبي، أحمد مصطفي. (2019). الثقافة المجتمعية وصناعة الإعاقة أو وأدها، البعد النفسى الاجتماعى لأزمة الإعاقة ورؤية جديدة للوقاية منها. الدورة الثانية عشر لمؤتمر التمكين الثقافي لذوي الاحتياجات الخاصة. ديسمبر 2019: القاهرة.

العبد اللات، منال قبلان مطلق.(2019). دور الإعلام في نشر قضايا ذوات الإعاقة من وجهة نظرهن و علاقته بدرجة تقبل المجتمع لهن في الأردن، رسالة ماجستير بجامعة عمان العربية، الأردن.

عبد المعطى، حمادة على. (2013). حقوق ذوي الإعاقة بين الاتفاقيات الدولية والقوانين العربية. الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

عبد الوهاب، عبد الناصر أنيس. (2012). اتجاهات وقضايا معاصرة في التربية الخاصة، كلية التربية جامعة دمياط.

العجمي، عبد الله مسفر. (2021). دور الإعلام الحديث في نشر الوعي في قضايا ذوي الإعاقة، مجلة التربية الخاصة والتأهيل، 12(40)، 109–131

القمش، مصطفي نوري، والمعايطة، خليل عبد الرحمن. (2014). سيكولوجية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (ط.6). دار المسيرة.

المحمودي، محمد. (2019). مناهج البحث العلمي (ط.3). دار الكتب.

منظمة الصحة العالمية .(2022). الإعاقة، مستخرج من https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/disability-and-health

وزارة الصحة السعودية.(2024). دليل خدمات وزارة الصحة لذوى الإعاقة، مستخرج من https://www.moh.gov.sa/awarenessplateform/VariousTopics/Pages/Disability.aspx

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2023). تقرير نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، https://www.hrsd.gov.sa/sites/default/files/2023-

ثانيا: المراجع الأجنبية

Huus, K., Dada, S., Bornman, J., & Lygnegård, F. (2016). The awareness of primary caregivers in South Africa of the human rights of their children with intellectual disabilities. Child: Care, Health and Development, 42(6), 863-870. https://doi.org/10.1111/cch.12358

Junfi, L., Webber, W., Romero, D. E., & Chirino, C. (2018). Changing attitudes toward people with disabilities using public media: An experimental study. Rehabilitation Counseling Bulletin, 61 (3), 175-188. https://doi.org/10.1177/0034355217700820.

Kuppusamy, B. B., Narayan N, J., & Nair N, D. (2012). Awareness among family members of children with intellectual disability on relevant legislations in India. Disability, CBR & Inclusive Development, 23(1), 1-13. https://doi.org/10.5463/DCID.v23i1.55

Neng, N. (2018). Representations of people with disabilities in an Indonesian newspaper: A critical discourse analysis. Disability Studies Quarterly, 38 (4). https://doi.org/10.18061/dsq.v38i4.5818

Sharma, P. (2015). Assessment of awareness levels of parents - A multivariate approach. Sociology and Anthropology, 3(1), 58-72. https://doi.org/10.13189/sa.2015.030108

Singh, S. (2015). Knowledge of Special Education Law Among Administrators in a Southern California Special Education Local Plan Area (Doctoral dissertation, Brandman University). ProQuest Dissertations Publishing.

Taderera, C., & Hall, H. (2017). Challenges faced by parents of children with learning disabilities in Opuwo, Namibia. African Journal of Disability, 6(0), a283. https://doi.org/10.4102/ajod.v6i0.283.